



مجلة البحوث المالية

المجلد (21) – العدد الثالث – يوليو 2020



أثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة
على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية

**The Impact of Disclosure of Comprehensive Income in Light of the
Updated Accounting Standards on the Performance Indicators of
Commercial Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange**

الدكتور

هيثم محمد البسيوني

مدرس المحاسبة

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

2020



ملخص الدراسة:

الهدف: بيان أثر الإفصاح عن الدخل الشامل (Comprehensive Income) على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (47) الصادر وفقاً لقرار وزير الإستثمار رقم (69) لسنة 2019 والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9).

التصميم والمنهجية: قام الباحث بدراسة تطبيقية لعينة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية لإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد إتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) للتقارير المالية لعدد (6) بنوك في الفترة من (2015-2019)، حيث بلغت مفردات العينة (30) مفردة بغرض إختبار ثلاثة فروض تعكس إختبار أثر الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) ومؤشرات الربحية (Profitability Indicators) ومؤشرات السيولة (Liquidity Indicators) ومؤشرات جودة الأصول (Asset Quality Indicators). وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS للقيام بالإختبارات اللازمة.

النتائج والتوصيات: أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية، وعلى الجانب الآخر فقد إتضح أنه لا توجد علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) ومؤشرات السيولة، كما إتضح أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) ومؤشرات جودة الأصول، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره يُعد أحد أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين في تقييم أداء البنوك التجارية.

الأصالة والإضافة العلمية: تسهم هذه الدراسة في تحديد طرق الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره وذلك في ضوء قرار البنك المركزي بشأن تطبيق معيار (IFRS 9) وعلاقته بمؤشرات الأداء للبنوك التجارية.

المصطلحات الدالة: الإفصاح عن الدخل الشامل (CI)، الدخل الشامل الأخر (OCI)، معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)، مؤشرات الربحية (Profit)، مؤشرات السيولة (AQ)، مؤشرات جودة الأصول (AQ).

Abstract:

Objective: To explain the impact of Comprehensive Income Disclosure (CI) in light of the Egyptian Accounting Standard No. (47) Issued in accordance with Minister of Investment Decision No. (69) For the year 2019 and the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on the performance of commercial banks by applying to commercial banks listed on the stock exchange. Egyptian.

Methodology: The researcher undertook an applied study of a sample of banks listed on the Egyptian Stock Exchange to test the relationship between the study variables, and the researcher relied on a content analysis method for the financial reports of (6) banks in the period from (2015-2019), where the vocabulary of the sample reached (30) singles for testing three hypotheses that reflect the impact of comprehensive income disclosure (CI), Profitability Indicators, Liquidity Indicators and Asset Quality Indicators. The SPSS statistical analysis program was used to perform the necessary tests.

Results and recommendations: The results indicated the results indicated a statistically significant relationship between the disclosure of comprehensive income (CI) and profitability indicators in commercial banks, and it became clear that there was no relationship between the disclosure of comprehensive income (CI) and liquidity indicators, as it turned out that there was a significant relationship between the disclosure about comprehensive income (CI) and asset quality indicators, and the most important finding of the study is that the disclosure of comprehensive income and its elements is one of the most important information that users rely on in evaluating the performance of commercial banks.

Scientific Addition: This study contributes to determining the methods of disclosing comprehensive income and its elements in light of the decision of the Central Bank regarding the implementation of the IFRS 9 standard and its relationship to the performance indicators of commercial banks.

Keywords: disclosure of comprehensive income (CI), Other Comprehensive Income (OCI), IFRS 9, Profitability Indicators (Profit), Liquidity Indicators (LIQ), Asset Quality Indicators (AQ).



القسم الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 مقدمة الدراسة :

إعتمدت العديد من الدول على سياسة الإنفتاح في الأسواق العالمية مع بداية القرن الحالي ، حيث كانت هناك حاجة ملحة من جانب متخذي القرارات لتوفير معلومات محاسبية أكثر اعتمادية، ومن هذا المنطلق كان هناك دور محوري لمجالس المحاسبة المعنية في هذا الشأن ، فقام مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) International Accounting Standard Board بتطوير طرق القياس المحاسبي بالإضافة إلى التأكيد عن مزيد من العرض والإفصاح بالقوائم والتقارير المالية ، حيث تم التأكيد على ضرور الإفصاح عن الدخل الشامل Comprehensive Income وعناصره المختلفة ، هذا وقد كان ينظر إلى عناصر الدخل الشامل قبل عام 2007 على أنها عناصر سيئة Dirty Components (Elshamy et al.,2019; Black, 2019) ، كما أكد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" المعدل عام 2007 على أنه يمكن إعداد قائمة تعكس الدخل المحاسبي والدخل الشامل معاً أو إعداد قائمة لكل منهما بشكل منفصل لقياس الأداء المالي ، وقد قام المجلس الدولي (IASB) بتقديم مقترح يفيد بعدم السماح بالتقرير عن الدخل الشامل بقائمة التغيير في حقوق الملكية وذلك في المسودة النقاشية التي صدرت في عام 2008.

هذا وترى دراسة (Huang et al., 2016) أن هناك تقلبات قد تحدث في الدخل الشامل الآخر (OCI) Other comprehensive income مما يؤثر على تحركات الأسعار المرتبطة بالسوق مثل (سعر الصرف وتغيرات أسعار الأسهم) ، وبالتالي يؤثر على الأرباح المستقبلية، وعليه فإن الشركات ذات التقلبات المرتفعة في الدخل الشامل الآخر (OCI) من المرجح أن يكون لديها مخاطر مالية أعلى ، هذا وقد إتفقت العديد من الدراسات منها دراسة كلاً من (Huang et al., 2017; Jahmani et al., 2016) على أن تقلبات الدخل الشامل الآخر (OCI) مرتبط بشكل إيجابي بتقلب صافي الدخل المحاسبي ، كما أن تقلبات عناصر الدخل الشامل الآخر قد إنخفضت نتيجة للجهود المبذولة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ، حيث تم إلزام ومطالبة البنوك بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر (OCI) بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IFRS 9) International Financial Reporting Standards .

وفي هذا الصدد ونظراً لإختلاف وتعارض النتائج التي توصلت إليها دراسة كلاً من (فريجات، 2014 ؛ Tsujiyama, 2007 ؛ Sajnog, 2017 ؛ Cao, 2017) بشأن الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره على أداء البنوك التجارية ، جاءت الدراسة كمحاولة للتوصل إلى نتائج تعمل على توطيد وترشيد هذه العلاقة.

2/1 طبيعة مشكلة الدراسة :

تم إلزام البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2008 ، بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) "الأدوات المالية" بداية من عام 2019 ، حيث تم إصدار القوائم المالية عن هذا العام وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS 9) وما يقابله من معيار المحاسبة المصري رقم (47) الصادر وفقاً لقرار وزير الإستثمار رقم (69) لسنة 2019 ، وعليه فإن هذه البنوك التجارية يجب أن تُفصح عن الدخل الشامل وعناصره المختلفة ضمن القوائم والتقارير المالية لهذه البنوك، وفي هذا الإطار يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) في التقارير المالية للبنوك التجارية على مؤشرات الأداء لتلك البنوك؟

وللإجابة على هذا التساؤل يرى الباحث أنه يجب الرد على التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هو الدخل الشامل والدخل الشامل الأخر وعناصره وطرق الإفصاح عنه في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة؟
- 2- هل هناك علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية كمقياس للأداء في البنوك التجارية؟
- 3- هل توجد علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة كمقياس للأداء في البنوك التجارية؟
- 4- هل هناك علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول كمقياس للأداء في البنوك التجارية؟

3/1 هدف الدراسة :

تستهدف الدراسة إلقاء الضوء على الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة. وأثره على مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية ، وينبثق من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:



- 1- بيان التأصيل العلمي للدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية والوقوف على عناصره وطرق الإفصاح عنه.
- 2- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية.
- 3- معرفة العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة بالبنوك التجارية.
- 4- بيان العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية.
- 5- توافر مرجعية علمية للبنوك التجارية تتعلق بالإفصاح عن الدخل الشامل مدعومه بأدلة تطبيقية في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة.

4/1 أهمية الدراسة :

هناك أهمية علمية وعملية لهذه الدراسة : فتتمثل الأهمية العلمية في أن الدخل الشامل إتخذ جانباً من إهتمام الأدب المحاسبي في الفترة الأخير ، وبالإضافة إلى إتخاذ البنك المركزي المصري لقرارات جادة نحو تفعيل المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) مما كان له مردوداً إيجابياً وإلزامياً للبنوك التجارية حيث تطلب الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره ، وعليه فيسعى الباحث إلى الوقوف على عناصر الدخل الشامل وبيان أثرها على مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية. أما من ناحية الأهمية العملية فيرى الباحث أن هذه الدراسة سوف توفر معلومات للبنوك التجارية تعتبر بمثابة مرجعية علمية لتفعيل المعيار (IFRS 9) ، فضلاً عن توفير إطار تطبيقي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة ، حيث قام الباحث ببناء مجموعة نماذج تطبيقية يمكن الإستناد إليها وتطويرها وتحسينها.

5/1 حدود الدراسة :

تخضع الدراسة إلى الحدود التالية :

- الحدود الجغرافية: حيث تقتصر الدراسة على عينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.
- الحدود الزمنية: قام الباحث بتحليل محتوى التقارير المالية للبنوك محل الدراسة والخاصة بالفترة من (2015-2019).
- الحدود الموضوعية : إتمد الباحث عند قياس الإفصاح عن الدخل الشامل على البيانات المدرجة في التقارير المالية للبنوك التجارية محل عينة الدراسة.

6/1 هيكل الدراسة :

في ضوء أهمية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها والإجابة على تساؤلتها فقد تم إعداد هيكل الدراسة على النحو التالي:

- 1- القسم الأول : الإطار العام للدراسة .
- 2- القسم الثاني : التأسيس العلمي لمتغيرات الدراسة.
- 3- القسم الثالث : تحليل أدبيات الفكر المحاسبي وتحديد الفجوة البحثية وإشتقاق الفروض.
- 4- القسم الرابع : منهجية الدراسة التطبيقية لتحليل العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الأداء للبنوك التجارية.
- 5- القسم الخامس : النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية
- 6- قائمة المراجع.

القسم الثاني

التأسيس العلمي لمتغيرات الدراسة

إستكمالاً لما جاء بالقسم الأول للدراسة والذي إشتتمل على الإطار العام للدراسة سوف يقوم الباحث في القسم الثاني باستعراض متغيرات الدراسة والتي تتمثل في الدخل الشامل ومؤشرات الأداء بالبنوك التجارية على النحو التالي:

1/2 مفهوم الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخر وطرق الإفصاح عنه وفقاً للمعايير المحاسبية:

1/1/2 مفهوم الدخل الشامل:

تطرق الأدب المحاسبي إلى الدخل الشامل في الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الماضي عندما قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standard Board بإصدار قائمة المفاهيم رقم (3) (SFAS 3) وكان هناك العديد من النقض لمفهوم الدخل الشامل ، ثم تم تناول مفهوم الدخل الشامل بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) (SFAC 6) في عام 1985 ، وبعد ذلك جاء معيار المحاسبة المالية رقم 130 (SFAS 130) بعنوات (التقرير عن الدخل الشامل) ، وقد تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (IAS 1) "عرض القوائم المالية" في عام 2007 مفهوم الدخل الشامل (CI) (الحوشي، 2018 ؛ Veltri et al., 2019) ، وعلى الجانب المصري فقد تناولت معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 في متنها بالمعيار المحاسبي المصري رقم (1) "عرض القوائم المالية" ثم المعيار المحاسبي المصري رقم (1) المعدل في 2019.

وقد إتفقت العديد من المعايير السابق ذكرها على أن الدخل الشامل هو "التغير في حقوق الملكية خلال فترة معينة الناتج عن المعاملات والأحداث الأخرى ، بخلاف تلك التغيرات الناتجة



عن المعاملات مع الملاك بفتحهم ملاك". ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.

هذا ويمثل الدخل الشامل صافي الدخل المحاسبي مضافاً إليه عناصر الدخل الشامل الأخر ، حيث أوضح معيار المحاسبة المصري المعدل عام (2019) عناصر الدخل الشامل الأخر على أنه يشمل بنود الدخل والمصروف (بما في ذلك تسويات إعادة التوبيخ والتي لا يعترف بها في قائمة الدخل طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى بحيث تتضمن بنود الدخل الشامل الأخر ما يلي:

- إعادة قياس ذمم المزايا المحددة وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (38) "مزايا العاملين".
- المكاسب والخسائر الناتجة عن تحويل القوائم المالية لعملة أجنبية "معيار المحاسبة المصري رقم (13) أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية".
- المكاسب والخسائر الناتجة عن الإستثمارات المتاحة في أدوات حقوق الملكية التي تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقاً للفقرة "4.7.7" من "معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية".
- المكاسب والخسائر من الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقاً للفقرة "4.7.7أ" من "معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية".
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي ، والمكاسب والخسائر من أدوات التغطية المستخدمة في تغطية استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقاً للفقرة "4.7.7" من "معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية القسم (6)".
- مبلغ التغير في القيمة العادلة لبعض الإلتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيما يرتبط بالتغيرات في خطر الائتمان للإلتزام. "معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية".
- التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالقيمة الزمنية لعقود الخيارات عند فصل القيمة الداخلة والقيمة الزمنية لعقد الخيار، وتخصيص فقط التغير في القيمة الداخلية كأداة تغطية " القسم (6) من معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية".

- التغيرات في قيمة العناصر الآجلة في العقود الآجلة عند فصل المكون الآجل عن المكون الفوري لعقد آجل وتخصيص فقط التغير في المكان الفوري كأداة تغطية (التغير في مبلغ هامش أساس العملة الأجنبية لأداة مالية عندما يتم إستيعاده من تخصيص هذه الأداة المالية كأداة تغطية. " القسم (6) من معيار المحاسبة المصري رقم (47) الأدوات المالية".

2/1/2 أهم التغيرات الرئيسية التي يجب الإفصاح عنها في السياسات المحاسبية للبنوك التجارية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) :

عند الاعتراف الأولي يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة بالتكلفة المستهلكة (AC) Amortization Cost أو القيمة العادلة (Fair Value (FV) من خلال الدخل الشامل الآخر (OCI) أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم تصنيف الأصول طبقاً لنموذج الأعمال التي تُدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. (تقرير المالي ، البنك الأهلي القطري (QNB) عن عام 2019؛ IFRS 9؛ Onali et al., 2014)

هذا ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة (AC) إذا إستوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة ، والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حالة إستيفاء الشرطين التاليين ، ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- يتم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة ، والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- وعند الإعتراف الأولي بالإستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك أن يختار بدون حق الرجوع قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، حيث يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل استثمار منفرداً.



ويتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. (Jager, 2015)

بالإضافة إلى ذلك عند الإقرار الأولي يمكن للبنك أن يحدد بدون حق الرجوع أصلاً مالياً يُلبى المتطلبات التي سبق قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، على أنه القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، في حال أن القيام بذلك سيُلغى أو يخفض بشكل كبير في حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد نشأ خلاف ذلك.

هذا ويقوم البنك بتطبيق منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وذلك منذ الاعتراف الأولي (المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة – المرحلة الثانية خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة مع عدم إضمحلال قيمة الائتمان – المرحلة الثالثة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة إضمحلال قيمة الائتمان).

2/2 مؤشرات الأداء في البنوك التجارية:

يمكن قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية اعتماداً على مؤشرات الأداء المالي والمصرفي الصادرة من البنك المركزي المصري ، ويمكن للباحث إستعراض أهم هذه المؤشرات على النحو التالي :

1/2/2 مؤشرات الربحية: Profitability Indicators

يمكن قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية اعتماداً على مؤشرات الربحية وهي : (تقرير البنك المركزي، 2016 ؛ الباز، 2018؛ Zarrouk et al, 2015; Petria et al., 2016 ;

- **معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Asseta** ، وهو يعتبر أحد المقاييس الهامة لقياس للأداء في البنوك التجارية ، ويحسب بقسمة صافي ربح البنك الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي الأصول ، ويتم تقديم هذا المعدل في شكل نسبة مئوية . وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دل ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار البنك لأصوله.

- **العائد على متوسط حقوق الملكية (ROE) Return on Equity** ، يُعد أحد مؤشرات قياس الربحية التي تعتمد عليها البنوك عند قياس أداءها المالي ، وهو يمثل صافي الربح السنوي للبنك مقسوماً على متوسط حقوق الملكية ، ويعبر هذا المعدل عن قدرة البنك على تحقيق أرباح من خلال حقوق الملكية خلال الفترة المالية ، وتسعى البنوك دائماً لرفع هذا المعدل لما له من دلالة لدى المساهمين علي كفاءة إدارة الأموال والموارد الاقتصادية المتاحة.

ويعتبر معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (ROE) أكثر المعدلات إستخداماً لقياس الأداء المالي للبنوك.

- **صافي هامش العائد (Net Interest Margin (NM)** ، ويمثل صافي الدخل منسوباً إلى متوسط الأصول المدرة للعائد أو حقوق المساهمين وفقاً لآخر سنة مالية، وهو مقياس يستخدم لقياس الربحية بالبنوك التجارية.

Liquidity Indicators 2/2/2 مؤشرات السيولة:

تعتبر مشكلات السيولة أحد الأمور المعقدة التي تواجه البنوك التجارية بصفة خاصة والقطاع المصرفي بصفة عامة ، فإرتفاع مستوياتها يولد مشكلة عدم الإستغلال الأمثل للنقدية المتاحة لدى البنك ، مما يؤدي إلى البحث عن مجالات أخرى لاستثمار هذه النقدية (بخيث ، 2019) ، ومن ناحية أخرى فقد تواجه البنوك مشكلة عدم القدرة على تلبية المسحوبات النقدية للمودعين في حالة إنخفاض السيولة النقدية للبنك ، لذلك تعتبر مؤشرات السيولة أحد أهم مقاييس الأداء بالبنوك التجارية ، وتنقسم مؤشرات السيولة وفقاً لما جاء بالتقرير السنوي للبنك المركزي إلى ما يلي: (تقرير الإستقرار المالي ، 2018 ؛ تقرير البنك المركزي، 2016، Kajola et al., 2018;

- **مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول: (TD/TA) Total Deposities to Total Assets** يعكس هذا المؤشر مستوى السيولة لدى البنوك التجارية حيث يتم حسابه من خلال قسمة إجمالي قيمة ودائع العملاء على إجمالي الأصول ، وتسعي البنوك دائماً لرفع هذا المؤشر لما له من دلالة على كفاءة التشغيل ومن ثم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة للتوسع في النشاط.

- **مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع: (TL/TD) Total Loans to Total Deposities** يوضح هذا المؤشر مستوى السيولة حيث يتم حسابه من خلال قسمة إجمالي قيمة القروض على إجمالي ودائع العملاء ، وتسعي البنوك دائماً لخفض هذا المؤشر لما له من دلالة على توافر السيولة لدى البنك.

Asset Quality Indicators 3/2/2 مؤشرات جودة الأصول:

تعتبر جودة الأصول أحد أهم مقاييس الأداء المصرفي للبنوك التجارية ، حيث يعتمد تقرير البنك المركزي السنوي على جودة الأصول كمؤشر هام وفعال لأداء البنوك في مصر ، ويمكن عرض أهم مؤشرات جودة الأصول على النحو التالي : (تقرير البنك المركزي ،



(Nishikawa et al., 2016; Mustafa, 2019; Acar et 2019 ، بخيت ، 2016
al., 2017 ; Abor, 2019; Zhang, 2018;

- مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (LOS_Loan):
Nonperforming Loans to Total Loans يُعد مؤشر القروض غير المنتظمة
إلى إجمالي القروض أحد مقاييس جودة الأصول والتي تقيس أداء البنوك ، وهو عبارة عن
إجمالي قيمة القروض والتسهيلات غير المنتظمة في السداد مقسومه على إجمالي القروض
الممنوحة للعملاء ، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة البنك على تحصيل القروض خلال الفترة
المالية ، وتسعى البنوك دائماً إلى خفض هذا المؤشر فكلما كانت قيمة هذا المؤشر
منخفضة كلما كان مؤشراً إيجابياً لجودة محفظة القروض ، وتعتمد البنوك على هذا
المؤشر كمقياس لأداء البنوك التجارية.

- مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة : (PL/LOS) Loan
provisions to Nonperforming Loans يوضح هذا المؤشر قيمة المخصصات
المقررة للقروض لمقابلة الإضمحلال مقسومه على إجمالي قيمة القروض والتسهيلات غير
المنتظمة في السداد ، ويعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة البنك على مواجهة القروض التي
في طريقها للإضمحلال ، وتسعى البنوك دائماً إلى رفع هذا المؤشر فكلما كانت قيمة هذا
المؤشر مرتفعة كلما كانت دالة على أن المخصصات تم استخدامها في مواجهة الغرض
الذي أنشئ من أجله . وتعتمد البنوك على هذا المؤشر كمقياس للأداء المالي.

القسم الثالث

تحليل أدبيات الفكر المحاسبي وتحديد الفجوة البحثية واشتقاق الفروض

يُعد الهدف الرئيسي من الدراسة هو بيان أثر العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل
ومؤشرات أداء البنوك التجارية ، وعليه يمكن للباحث عرض وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة
وتطوير الفروض على النحو التالي:

1/3 الدخل الشامل في الأدب المحاسبي :

يشهد القطاع المصرفي في الفترة الأخيرة تطوراً في طرق الإفصاح المحاسبي حيث يتطلب
تفعيل المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) العديد من طرق الاعتراف والقياس
والعرض الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية التي تتعامل معها البنوك بصفة خاصة ، مما أدى إلى
ضرورة الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخر في صلب التقارير المالية

للبنوك بداية من عام 2019 ، وفيما يلي يستعرض الباحث الدراسات التي تناولت الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية كمقياس لأداء البنوك التجارية:

إستهدفت دراسة (Prewysz-Kwinto, 2020) التحقق من وجود فروق وتشابهات (جغرافية وقطاعية) في طريقة عرض المعلومات في قائمة الدخل الشامل المُعد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، وقامت بدراسة تجريبية للمعلومات الواردة في قائمة الدخل الشامل لعدد 100 شركة مدرجة في ثلاث أسواق مالية (بورصات) وهم (باريس ، فرانكفورت ، ووارسو) ، في الفترة من (2016-2018) ، وأوضحت الدراسة أن هناك العديد من أوجه التشابه (الجغرافية والقطاعية) في طريقة عرض المعلومات في قائمة الدخل الشامل وذلك من حيث شكل والهيكل وطريقة عرض المعلومات حول الدخل الشامل الأخر.

وقامت دراسة (Mahmood et al., 2019) بفحص التقارير البديلة لمعلومات الدخل الشامل ، كما قامت بقياس مدى تراكم الخسائر في الدخل الشامل الأخر (OCI) ، وذلك إستناداً لما تم إصداره من قبل الـ FASB في المعيار المحاسبي رقم 130 (SFAS 130)، كما إستهدفت الدراسة الطرق البديلة للإفصاح عن الدخل الشامل (CI) وتأثيرها على ربحية السهم (EPS) ، وذلك لعدد 100 شركة أمريكية كبرى خلال الفترة من (1997-1999)، وقد تم فحص الدخل الشامل الأخر (OCI) باستخدام عينة فرعية من عشر شركات تُعد تقاريرها المالية في 31 ديسمبر من كل عام خلال الفترة من (1995-2014) ، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن العديد من الشركات تُظهر بنود الدخل الشامل الأخر (OCI) كجزء من حقوق المساهمين ، بالإضافة إلى ضخامة حجم صافي الدخل المحاسبي لجميع شركات العينة مقارنة بالدخل الشامل ، كما إتضح أن هناك تقلبات في نسبة صافي الدخل الشامل بنسبة تصل إلى 15% على مدى ثلاث سنوات ، كما أشارت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل له تأثير سلبي على ربحية السهم (EPS).

كما إستهدفت دراسة (Ramadhani et al., 2019) تحليل أثر التغيرات في مراجعة قائمة التغير في حقوق الملكية المُعدة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية في إندونيسيا (PSAK 24) ، وعناصر الدخل الشامل الأخر (OCI) وعوائد الأسهم، وقد قامت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا Indonesia stock Exchange (IDX) خلال الفترة من (2013-2016) ، وقد أظهرت النتائج أن التغيرات في حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار (PSAK 24)، أدت إلى عرض المكاسب والخسائر الاكتوارية في قائمة الدخل الشامل للشركات. حيث يتضح أنه في عامي (2015 ، 2016) قامت أكثر من 95% من الشركات بعرض



المكاسب والخسائر الإكتوارية ضمن عناصر الدخل الشامل الآخر (OCI) ، وقد إتضح أن متوسط نسبة المكاسب والخسائر الإكتوارية تمثل 50% من إجمالي الدخل الشامل الآخر للشركات. وأن الافتراضات التي تم الإفصاح عنها بشكل كبير هي معدل الخصم والنمو المرتبات، كما أوضحت النتائج أن سعر الخصم مرتبط بشكل مباشر بالدخل الشامل الآخر (OCI) للمكاسب (الخسائر) الإكتوارية ، وقد تبين وجود علاقة سلبية بين المرتبات والمكاسب والخسائر الإكتوارية ، كما أن المكاسب والخسائر الإكتوارية ترتبط بشكل كبير بعوائد الأسهم.

وتناولت دراسة (Sajnog, 2019) دراسة العلاقة بين مكافآت الأعضاء التنفيذي ونسب الربحية ، وذلك من خلال المقارنة بين الدخل الشامل وصافي الدخل المحاسبي ومؤشرات الربحية، (ROA, ROE, ROS)، وقد قامت الدراسة على عدد من الشركات المدرجة ببورصة بولندا The Warsaw Stock Exchange (WSE)، كما استهدفت تحليل العلاقة بين مكافآت الأعضاء التنفيذيين والدخل الشامل وصافي الدخل ، وقامت الدراسة على القطاع الصناعي في الفترة من (2009-2017) ، وقد توصلت إلى أن هناك علاقة بين مكافآت الأعضاء التنفيذيين ونسب الربحية المحسوبة وفقاً للدخل المحاسبي والدخل الشامل ، كما أشارت النتائج إلى أن الدخل الشامل له تأثير على ربحية الشركات أكثر من الدخل المحاسبي لتلك الشركات.

وقد تناولت دراسة (محمد ، 2019) قياس أثر الإفصاح في قائمة الدخل أو قائمة الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية ودقة تنبؤات المحللين الماليين بإسعار الأسهم ، وقد قامت الدراسة على عينة مكونة من (26) شركة سعودية وذلك خلال الفترة من (2015-2017) ، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن القدرة التنبؤية للدخل الشامل عند الإفصاح عنه في قائمة منفصلة (قائمة الدخل الشامل) أكبر من القدرة التنبؤية عند الإفصاح بقائمة واحدة (قائمة الدخل) ، وأن هناك فروق في القدرة التنبؤية للدخل الشامل عن صافي الدخل المستقبلي، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل على أخطاء تنبؤات المحللين الماليين.

تناولت دراسة (Lin et al.,2018) ما إذا كان الدخل الشامل الآخر (OCI) يختلف أهميته بالنسبة للمستثمرين عند الإفصاح عنه في بيان أكثر شفافية بالتقارير المالية ، كما بحثت الدراسة عن الحالة الاقتصادية وأثرها على الدخل الشامل الآخر (OCI) ، كما إستهدفت بيان أثر تحديث المعيار المحاسبي (ASU 2011-05) في عام 2011 ، والذي تطلب الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة واحدة تضم بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل أو إعداد قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل (SCI) ، كما أكد المعيار على عدم الإفصاح عن الدخل الشامل

في قائمة التغير في حقوق الملكية (SSE) ، وقد قامت الدراسة على عينة من الشركات في الفترة من (2000-2012) ، وأشارت النتائج إلى أن الشركات قامت بـداد قائمة الدخل الشامل (SCI) خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة في الفترة من (2007-2009) عندما ازداد حجم تقلب الدخل الشامل (OCI) بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى أن قيمة الدخل الشامل إنخفضت بالنسبة للشركات التي قامت تحويل الإفصاح عن الدخل الشامل من قائمة التغير في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الشامل بعد تفعيل المعيار (ASU 2011-05) مقارنة بالشركات التي لم تغير موقع الإفصاح.

وإستهدفت دراسة (عبد الوهاب ، 2017) إيجاد دليل تطبيقي حول الميزة التفاضلية بين الدخل الشامل وعناصره الأخرى نحو تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، من خلال تحسين خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، وقد إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإستقرائي بغرض دراسة ملاءمة المعلومات المحاسبية القائمة على مفهوم الدخل الشامل وعناصر الدخل الشامل الأخر ، وقد قامت هذه الدراسة على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من (2011-2016) حيث بلغ حجم العينة 236 شركة ، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الدخل الشامل أكثر تقلباً من صافي الدخل المحاسبي ، بالإضافة إلى أنه لا يوجد للدخل الشامل أو عناصره أية ميزة تفاضلية سواء للتنبؤ بربحية السهم أو التدفقات النقدية المستقبلية عن صافي الدخل المحاسبي.

وقد قامت دراسة (Bataneh et al., 2016) على إختبار خصائص الدخل الشامل بالمقارنة مع صافي الدخل المحاسبي بغرض معرفة الأفضلية لأي منهما في قياس أداء الشركات ، والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلية ، وقد قامت الدراسة على عينة من الشركات المقيدة ببورصة عمان للأوراق المالية لعدد (29) شركة خلال الفترة من (2011-2015) ، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن صافي الدخل المحاسبي له قدرة تنبؤية أفضل من صافي الدخل الشامل في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات، كما أظهرت النتائج أن الدخل الشامل يحتوي على عناصر أكثر إعتمادية لأنه يعتمد على مزيد من المعلومات ، ولكن لا يزال صافي الدخل المحاسبي لديه الأفضلية في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات.

2/3 مؤشرات الأداء للبنوك التجارية في الأدب المحاسبي :

تعتبر المؤشرات المالية الثلاثة السابق ذكرها أحد أهم طرق تقييم الأداء للبنوك التجارية . وعليه يمكن للباحث أن يستعرض أهم الدراسات التي تناولت مؤشرات الأداء كمقياس لأداء البنوك التجارية في الفكر المحاسبي على النحو التالي:



هدفت دراسة (Gangi et al., 2019) إلى معرفة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كيف يؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية في أوروبا ، وقد قامت الدراسة على (72) بنك من (20) دولة أوروبية في الفترة من (2009-2015) ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك التجارية ، ، بالإضافة إلى أن تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية له تأثير إيجابي على تحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية.

بينما تناولت دراسة (Mustafa, 2019) دراسة العلاقة بين السيولة والربحية وأثرها على قدرة البنوك في على التمويل المصرفي ، خلال الفترة من (2000-2018) ، وقد تم جمع واستخدام بيانات التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، واعتمدت الدراسة على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LA / TA) كمقياس للسيولة لدى البنوك ، وإجمالي التمويل لنسبة الودائع الإجمالية (TF / TD) للإشارة إلى توفير التمويل ، ومعدل العائد على الأصول لقياس ربحية البنك. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تؤثر بشكل إيجابي على توفير التمويل المصرفي ، كما أكدت على أن العائد على الأصول له تأثير سلبي توفير التمويل المصرفي.

وقامت دراسة (Ntaikou, 2018) بتحليل ودراسة العلاقة بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) والذي أصبح إلزامياً بداية من 1 يناير 2018 لجميع الشركات ، وتأثيره على القوائم المالية للبنوك اليونانية ، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) له تأثير على مخصصات خسائر القروض ومعيار كفاية رأس المال ، كما تبين أن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) له تأثير إيجابي على الأرباح المحتجزة لجميع البنوك التجارية اليونانية ، وتؤكد الدراسة على أن معيار (IFRS 9) أدى إلى زيادة قيمة مخصص خسائر الائتمان.

كما استهدفت دراسة (الباز ، 2018) تطوير إطار تطبيقي للعلاقة بين هيكل رأس المال في البنوك التجارية بالبيئة المصرية ومؤشرات الربحية للبنوك التجارية ، وقد قامت الدراسة على عينة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (2007-2016) ، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن هناك علاقات متباينة بين مؤشرات الربحية وخصائص البنوك كمحددات مثل (العمر ، الحجم السيولة ، توظيف الأموال ، والحصة السوقية) كما يتضح أن هناك علاقة بين هيكل رأس المال ومؤشرات الربحية للبنوك التجارية. وتشير دراسة (Podlichuk, 2013) إلى أن إدارة الأموال السائلة بالبنوك التجارية الأوكرانية يُعد عاملاً هاماً في نمو هذه البنوك ، وذلك بعد إجراء إختبار لمعرفة العلاقة بين السيولة والربحية لتلك البنوك.

وقد قامت دراسة (Asrori et al., 2019) ببيان أثر الرافعة المالية الربحية والسيولة على العسر المالي في ضوء فعالية لجنة المراجعة ، وقد قامت الدراسة على عينة من (48) بنوك في الفترة من (2013-2016) ، وتوصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين الرافعة المالية والربحية والسيولة والعسر المالي ، وقد أثبتت أن فعالية لجنة المراجعة يمكن إستخدامها كمتغير تقاعلي مع كل من الربحية والسيولة حتى يكون لهما تأثير على العسر المالي. ، كما أكدت دراسة كلاً من (بخيت، 2019؛ Inshira et al., 2019) أن هناك علاقة معنوية بين مؤشر السيولة (نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الودائع) والربحية ، بالإضافة إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشر السيولة (إجمالي الإستثمارات المالية إلى إجمالي الودائع) والربحية.

وبناء على ما سبق يمكن للباحث تحديد الفجوة البحثية، حيث لاحظ الباحث أن معظم الدراسات إتجهت نحو بيان أفضلية بين صافي الدخل المحاسبي وصافي الدخل الشامل ومنها دراسة كلاً من (محمد ، 2019 ؛ عبد الوهاب، 2017; Sajnog, 2019; Detzen 2016 ; 2016 , (Bataneh et al., 2016) ، وعلى الجانب الأخر قامت البعض بقياس أثر الدخل الشامل على الأداء المستقبلي للشركات ، ولم تقوم أي من الدراسات بالتطبيق على البنوك التجارية ، وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء بالبنوك التجارية فيتضح أن هناك عدم إنفاق على المؤشرات المالية التي يمكن الإستناد إليها عند تقييم الأداء بالبنوك التجارية ، وتختلف الدراسة الحالية في أنها دراسة وتحليل العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل في التقارير المالية للبنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية وأثره على مؤشرات الأداء للبنوك التجارية وذلك في ضوء مستجدات تطبيق معيار (IFRS 9).

وفي ضوء تحليل أدبيات المحاسبة السابقة وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن للباحث إستنتاج فروض الدراسة على النحو التالي:
فروض الدراسة التطبيقية:

الفرض الأول Ho₁: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية كمقياس لأداء البنوك التجارية

الفرض الثاني Ho₂: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة كمقياس لأداء البنوك التجارية ."

الفرض الثالث Ho₃: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول كمقياس لأداء البنوك التجارية.



القسم الرابع

منهجية الدراسة التطبيقية لتحليل العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل

ومؤشرات الأداء للبنوك التجارية

استهدفت الدراسة إختبار فروض الدراسة في ضوء أهدافها وحدودها ، وذلك من خلال عينة عشوائية من التقارير المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية لبيان وتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) والمتغير التابع (مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية) ، وذلك على النحو التالي:

1/4 أهداف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى بيان أثر العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المستحدثة وقرارات البنك المركزي على أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية، وذلك باستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة ، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الضابطة) كمتغيرات مُعدلة للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك التجارية العاملة في مصر ومقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عام 2019 وعددهم (14) بنك ، وقد تم تحديد عينة الدراسة التطبيقية بإختيار (6) بنوك من البنوك العاملة والمقيدة بالبورصة المصرية (مجتمع الدراسة) ، وقد روعي عند إختيار عينة الدراسة ما يلي:

- البنوك التي قامت بنشر تقاريرها المالية خلال الفترة من 2015 حتى 2019 على موقعها الإلكتروني أو موقع البورصة المصرية.
 - أن تخضع البنوك محل الدراسة للإشراف والرقابة من قبل البنك المركزي المصري.
 - ألا يكون البنك قد تكبد خسارة في أحد السنوات خلال فترة الدراسة.
 - تم إستبعاد البنوك الإسلامية (بنك فيصل الإسلامي ، مصرف أبو ظبي الوطني ، وبنك البركة) وذلك لإختلاف طبيعة أعمالها عن البنوك التجارية الأخرى.
- وبعد تطبيق الشروط السابقة تبين أن عدد البنوك هي (6) بنوك ، والجدول التالي يوضح البنوك التجارية محل الدراسة:

جدول رقم (1)

يوضح عينة البنوك التجارية محل الدراسة التطبيقية وملكيته

تاريخ العمل	البنوك محل الدراسة	مسلسل	تاريخ العمل	البنوك محل الدراسة	مسلسل
1975	البنك التجاري الدولي	4	1974	بنك الشركة العربية المصرفية	1
2012	بنك قطر الوطني الأهلي	5	1983	البنك المصري لتنمية الصادرات	2
2006	بنك كريدي أجريكول مصر	6	1979	بنك التعمير والإسكان	3

المصدر: من إعداد الباحث (بالاعتماد على البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي المصري).

3/4 مصادر الحصول على البيانات:

إعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية على التقارير المالية المنشورة للبنوك محل عينة الدراسة بموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت ، وكذا الموقع الرسمي لبورصة الأوراق المالية المصرية www.egx.com.eg وموقع مباشر www.mubasher.inf.com ، وموقع البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg .

4/4 نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها:

يتكون نموذج الدراسة من المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) والمتغير التابع مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية (مؤشرات الربحية ، مؤشرات السيولة ، ومؤشرات جودة الأصول) وقد إعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات الرقابية وهي (حجم البنك ، الرفع المالي ، ربحية السهم ، معيار كفاية رأس المال ، التدفقات النقدية التشغيلية) ، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة وطرق قياسها على النحو التالي:



جدول رقم (2)

يوضح المتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة

التعريف الإجرائي للمتغير	المتغير	
المتغير المستقل (الدخل الشامل) CI:		
متغير وهمي حيث نعطي القيمة (1) إذا تم الإفصاح عن الدخل الشامل أو أحد عناصره بالتقارير المالية وتأخذ القيمة (0) إذا كان غير ذلك.	CI	الإفصاح عن الدخل الشامل
المتغير المستقل (مؤشرات الربحية) Profit:		
تم قياسه من خلال قسمة صافي الربح في نهاية الفترة على متوسط قيمة أصول البنك	Profit_ROA	العائد على متوسط الأصول
تم قياسه من خلال قسمة صافي الربح في نهاية الفترة على متوسط قيمة حقوق الملكية	Profit_ROE	العائد على متوسط حقوق الملكية
تم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل في نهاية الفترة على متوسط حقوق المساهمين	Profit_NM	صافي هامش العائد
المتغير التابع (مؤشرات السيولة) LIQ:		
تم قياسه من خلال قسمة إجمالي قيمة المدخرات من الأفراد في نهاية الفترة على متوسط قيمة الأصول	LIQ_TD_TA	مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول
تم قياسه من خلال قسمة إجمالي قيمة القروض الممنوحة للأفراد في نهاية الفترة على متوسط قيمة الودائع	LIQ_TL_TD	مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع
المتغير التابع (مؤشرات جودة الأصول) AQ:		
مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	AQ_LOS_Loan	مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	AQ_PL_LOS	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة
المتغيرات الرقابية:		
يتم قياس حجم البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ويمثل إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول	SIZE	حجم البنك
يقاس من خلال قسمة صافي الربح في نهاية الفترة على إجمالي عدد الأسهم للبنك	LEV	الرفع المالي
(الإيضاحات المتممة للتقارير المالية للبنك)	EPS	ربحية السهم
(الإيضاحات المتممة للتقارير المالية للبنك)	CAR	معيار كفاية رأس المال
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للبنك (قائمة التدفقات النقدية)	CFO	التدفقات النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الباحث

1/4/4 قياس المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل): (CI)

يستند الباحث عند قياس الدخل الشامل Comprehensive Income إلى دراسة كلاً من (الحوشي ، 2018 ، 2015; De Jager, 2015; Lin et al., 2018; López et al., 2018; Jones et al., 2011) ، حيث يمثل الدخل الشامل (صافي الدخل المحاسبي + الدخل الشامل الأخر)، ويقاس الدخل الشامل الأخر من خلال (+/-) المكاسب والخسائر غير المحققة من ترجمة العملة الأجنبية (+/-) المكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (+/-) المكاسب والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية (+/-) المكاسب

والخسائر الإكتوارية من نظام التأمين والمعاشات) ، أو أي بنود آخر تمت الإشارة إليها وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS 9) تتعلق بالدخل الشامل وعناصره ، فقام الباحث بإعطاء القيمة (1) للبنك إذا قام بالإفصاح عن أحد هذه البنود في قائمة التغير في حقوق الملكية قبل إلزام البنوك بإعداد قائمة الدخل الشامل أو بقائمة الدخل الشامل بداية من عام 2019 وإعطاء القيمة (0) إذا كان غير ذلك.

2/4/4 قياس المتغيرات التابعة:

تم تقسيم مؤشرات الأداء للبنوك التجارية إلى ثلاث مؤشرات رئيسية إستناداً لدراسة كلاً من (بخيت، 2019; Gangi et al., 2019; Malik et al., 2014; Nouaili et al., 2015; Doktoralina et al., 2020; Zhang, Weber, 2017; Acar, 2017 Waswa, 2018) وذلك على النحو التالي:

- **قياس مؤشرات الربحية (Profit)** ، للبنوك محل الدراسة من خلال العائد على متوسط الأصول ونرمز له بالرمز (ROA) والذي يقاس بقسمة صافي الدخل في نهاية الفترة على متوسط قيمة الأصول ، والعائد على متوسط حقوق الملكية ونرمز له بالرمز (ROE) ، والذي يقاس بقسمة صافي الدخل في نهاية الفترة على متوسط قيمة حقوق الملكية ، كما تم الإعتماد على صافي هامش العائد ونرمز له بالرمز (NM) ، والذي تم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل في نهاية الفترة على متوسط حقوق المساهمين.
- **قياس مؤشرات السيولة (LIQ)** ، وتعتمد مؤشرات السيولة على مؤشر (إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول) ونرمز له بالرمز (TD_TA) ، ويقاس بقسمة أرصدة ودائع العملاء على إجمالي الأصول، بالإضافة إلى مؤشر (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) ونرمز له بالرمز (TL_TD) ، ويقاس بقسمة إرصدة القروض الممنوحة للعملاء على أرصدة ودائع العملاء في نهاية الفترة.
- **قياس مؤشرات جودة الأصول (AQ)** ، ويعتمد على مؤشر (القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض) ونرمز له بالرمز (LOS_Loan) ، ويقاس بقسمة إجمالي القروض الغير منتظمة في السداد على إجمالي قيمة القروض الممنوحة للعملاء ، بالإضافة إلى مؤشر (مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة) ونرمز له بالرمز (PL_LOS) ، ويقاس بقسمة إجمالي مخصصات القروض على إجمالي قيمة القروض غير المنتظمة في السداد من قبل العملاء.



3/4/4 قياس المتغيرات الرقابية :

تشمل المتغيرات الرقابية على بعض المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع ، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث ، ويتم إضافتها لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث يطلق عليها البعض المتغيرات الضابطة ، وتتمثل في:

- **حجم البنك (SIZE)** ، يُعد حجم البنك أحد المتغيرات الرقابية أو المُعدلة للنموذج ، حيث يشير هذا المتغير إلى قياس الاختلاف بين البنوك من حيث حجمها وعلاقته بالإفصاح غنالدخل الشامل، ويمكن قياس هذا المتغير من خلال حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قياساً على دراسة كلاً من (Mallin et al., 2014) ونرمز له بالرمز (SIZE).

- **الرفع المالي (Leverage)** ، يعتبر الرفع المالي أحد المتغيرات الرقابية بالنموذج ، ويتم قياسها بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة ، وعلاقته بالإفصاح عن الدخل الشامل ؛ وقد تم استخدام المتغير إستناداً لدراسة كلاً من (Mallin et al., 2014; Weber, 2017) ونرمز له بالرمز (LEV).

- **ربحية السهم (EPS)** ، يتم قياس ربحية السهم Earnings per Share (EPS) من خلال قسمة صافي الربح السنوي للبنك في نهاية الفترة على إجمالي عدد أسهم البنك ، ويعبر هذا المؤشر عن العائد السنوي للمساهمين نتيجة إستثماراتهم في أسهم البنك (Uddin, 2009).

- **معيار كفاءة رأس المال (CAR)** ، يمثل معيار كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR) الدعامة التحوطية للبنوك التجارية ، حيث يُعد مؤشراً لقياس المخاطر المالية للبنوك (مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل) ، ويستند لمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II كمؤشر لقياس درجة المخاطر المالية للبنوك التجارية. (تقرير البنك المركزي ، 2018 ؛ التقارير المالية للبنك التجاري الدولي ، Moussa, 2018).

- **التدفقات النقدية من التشغيلية (CFO)** ، التدفقات النقدية التشغيلية Capital Adequacy Ratio (CAR) وهو يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في نهاية الفترة و يعد مقياساً للتشغيل في البنوك التجارية.

5/4 أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:

إعتمد الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية على استخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة لبناء نماذج الدراسة ، حيث تم الإعتماد على معادلة الإنحدار الخطي

المتعدد Multiple Linear Regressions لإختبار صحة فروض الدراسة ، وقد تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لإختبار معنوية النموذج باستخدام (F-Test) ، وقام الباحث بإختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل أحادي الإتجاه (تحليل الارتباط) ، وقد إختبر الباحث بيانات المتغيرات المتصلة Continuous Variables للتحقق من إقتراب البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تم إستخدام إختبار (Kolmogorov-Smirnov) ، بالإضافة إلى إختبار (Durbin Waston) للتأكد من خلو نماذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) ، وذلك بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.22 .

6/4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة) حيث يتضمن عدد المشاهدات لكل متغير والمدي ، وأعلى قيمة وأقل قيمة ، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

وصف متغيرات الدراسة

Descriptive Statistics						
Variables	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CI	30	1.00	0.00	1.00	.2000	.40684
Profit_ROA	30	5.31	.34	5.65	2.3437	1.09577
Profit_ROE	30	38.00	8.00	46.00	26.0800	10.37365
Profit_NM	30	13.65	.65	14.30	4.5867	2.44042
LIQ_TD_TA	30	49.50	37.00	86.50	70.8233	17.14618
LIQ_TL_TD	30	41.90	23.00	64.90	44.2967	12.46215
AQ_LOS_Loan	30	15.60	1.70	17.30	5.1547	3.14227
AQ_PL_LOS	30	2.02	.68	2.70	1.5127	.49810
SIZE	30	1.62	1.33	2.95	2.0611	.46706
LEV	30	1.08	.04	1.12	.5687	.51570
EPS	30	7.85	0.00	7.85	2.7420	1.68116
CAR	30	.103	.109	.212	.15533	.026084
CFO	30	47025683	-4697080	42328603	5125873	10286252
Valid N (listwise)	30					

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

- تُظهر الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) أن قيمة المتوسط بلغت 20% وهو متغير وهمي يأخذ أحد قيمتين الصفر والواحد الصحيح.



- وقد أظهرت النتائج أن المتغير المستقل الخاص بمؤشرات قياس الأداء للبنوك التجارية كما يلي:
- فيما يتعلق بمؤشرات الربحية (Profit) ، يتضح أن متوسط معدل العائد على الأصول (ROA) قد بلغ (2.34) بمعدل يتراوح ما بين (0.34) و(5.65) ، وبلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) (26.08) بمعدل يتراوح ما بين (8) و(46) ، كما بلغ المتوسطه الحسابي لصافي هامش العائد (NM) (4.59) بمعدل يتراوح ما بين (0.65) و(14.30) .
- وفيما يتعلق بمؤشرات السيولة (LIQ) ، يتضح أن متوسط إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA) قد بلغ (70.82) بمعدل يتراوح ما بين (37.00) و(86.50) ، بينما بلغ المتوسطه الحسابي لإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL_TD) (44.30) بمعدل يتراوح ما بين (23) و(64.90).
- وفيما يتعلق بمؤشرات جودة الأصول (AQ) ، يتضح أن متوسط إجمالي مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي الأصول (LOS_Loan) قد بلغ (5.15) بمعدل يتراوح ما بين (1.70) و(17.30) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (PL_LOS) (1.51) بمعدل يتراوح ما بين (0.68) و(2.7).

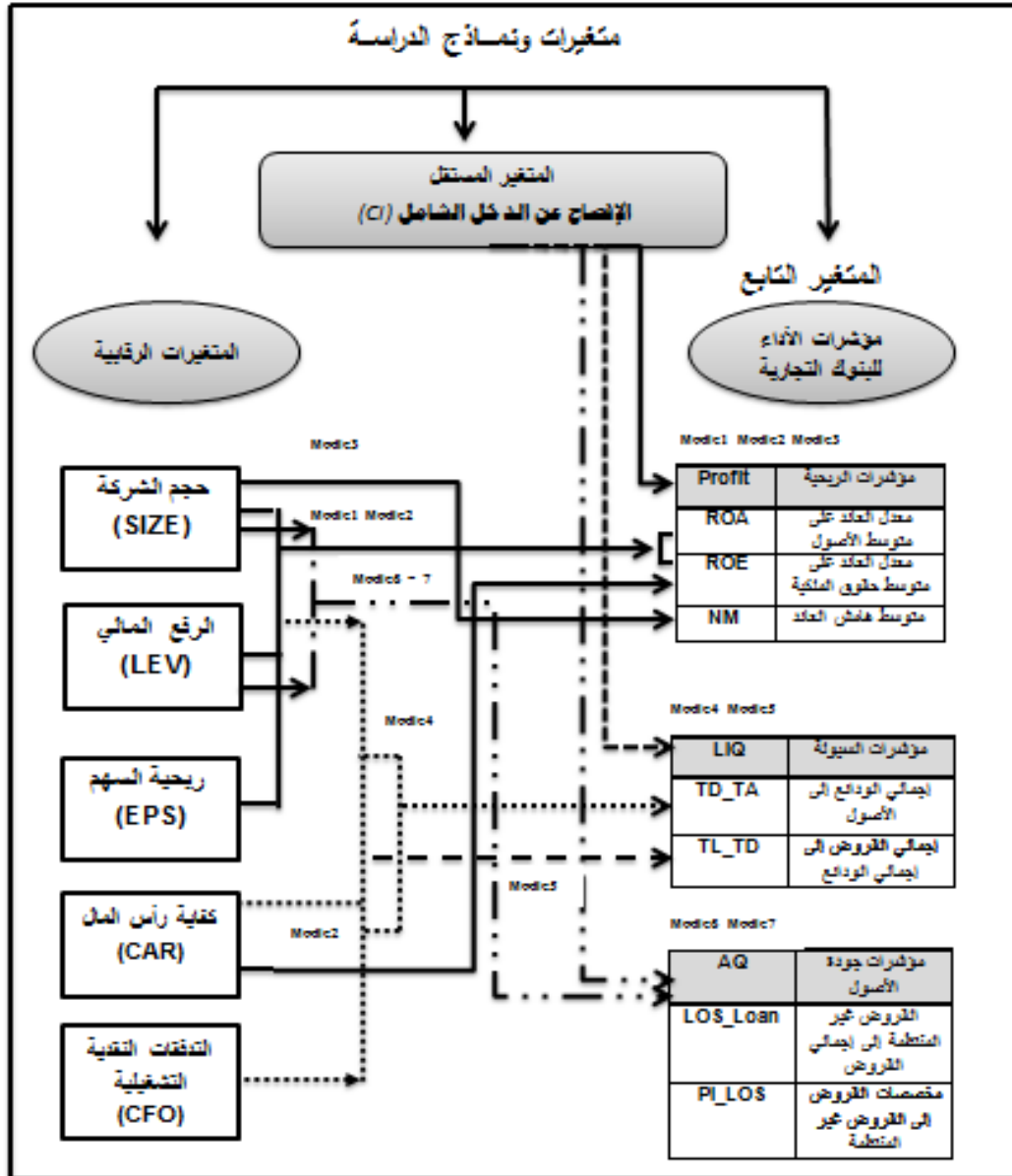
وتشير نتائج المتغيرات الرقابية إلى:

- بلغت قيمة متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول والذي يمثل متغير لقياس حجم البنك (SIZE) (2.06) بحد أقصى (2.95) وأدنى (1.33). كما بلغت قيمة متوسط الرفع المالي (LEV) للبنوك محل الدراسة (0.57) بحد أقصى (1.12) وأدنى (0.04) ، كما بلغت قيمة متوسط ربحية السهم (EPS) للبنوك محل الدراسة (2.74) بحد أقصى (7.85) وأدنى (0).
- وقد كان المتوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال (CAR) والذي بلغ متوسطه الحسابي (15.5%) حيث كانت أعلى قيمة (21.2%) وأقل قيمة (10.9%) ويستند لمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II كمؤشر لقياس درجة المخاطر المالية للبنوك التجارية. وقد بلغت قيمة متوسط التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك محل الدراسة مبلغ (5125873) جنيهاً مصرياً بحد أقصى (42328603) وأدنى (-4697080) جنيهاً مصرياً.

7/4 نماذج الدراسة التطبيقية : Models

إعتمد الباحث على معادلة الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regressions

لإختبار صحة فروض الدراسة ، والشكل التالي يوضح نماذج الدراسة التطبيقية:



المصدر : من إعداد الباحث

شكل رقم (1)

يوضح متغيرات الدراسة ونماذجها



وبعد إستعراض الشكل السابق يمكن للباحث عرض نماذج الدراسة على النحو التالي:
نماذج إختبار الفرض الأول Ho₁: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل
 الشامل ومؤشرات جودة الربحية كمقياس لأداء البنوك التجارية. حيث يمكن للباحث صياغة ثلاثة
 نماذج لإختبار صحة هذا الفرض وهي:

النموذج البحثي الأول لإختبار الفرض الأول: إعتماًداً على معدل العائد على الأصول (ROA):

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 EPS_{it} + \epsilon_{it}$$

النموذج البحثي الثاني لإختبار الفرض الأول إعتماًداً على معدل العائد إلى حقوق الملكية
 (ROE):

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 EPS_{it} + \beta_4 CAR_{it} + \epsilon_{it}$$

النموذج البحثي الثالث لإختبار الفرض الأول إعتماًداً على صافي هامش العائد (MI) :

$$NM_{it} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

نماذج إختبار الفرض الثاني Ho₂: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل
 الشامل ومؤشرات السيولة كمقياس لأداء البنوك التجارية. حيث يمكن للباحث صياغة نموذجين
 لإختبار صحة هذا الفرض وهي:

النموذج البحثي الرابع لإختبار الفرض الثاني: إعتماًداً على مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي
 الأصول (TD_TA):

$$LIQ_TD_TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 EPS_{it} + \beta_5 CAR_{it} + \beta_6 CFO_{it} + \epsilon_{it}$$

النموذج البحثي الخامس لإختبار الفرض الثاني إعتماًداً على مؤشر إجمالي القروض إلى
 إجمالي الودائع (TL_TD):

$$LIQ_TL_TD_{it} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 EPS_{it} + \epsilon_{it}$$

نماذج إختبار الفرض الثالث Ho₃: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل
 الشامل ومؤشرات جودة الأصول كمقياس لأداء البنوك التجارية. حيث يمكن للباحث صياغة
 نموذجين لإختبار صحة هذا الفرض وهي:

النموذج البحثي السادس لإختبار الفرض الثالث: إتماداً على مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (AQ_PL_LOS):

$$AQ_PL_LOS_{it} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

النموذج البحثي السابع لإختبار الفرض الثالث إتماداً على مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (AQ_LOS_Loan):

$$AQ_LOS_Loan_{it} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

β_0 = الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

(B_1 ، β_2 ، β_3 ،) معاملات الانحدار.

CI_{it} = يشير إلى الإفصاح عن الدخل الشامل للبنك i في الفترة t

$PROFIT_ROA_{it}$ = يشير إلى مؤشر الربحية العائد على الأصول للبنك i في الفترة t

$PROFIT_ROE_{it}$ = يشير إلى مؤشر الربحية العائد على حقوق الملكية للبنك i في الفترة t

$PROFIT_NM_{it}$ = يشير إلى مؤشر الربحية صافي هامش العائد للبنك i في الفترة t

$LIQ_TD_TA_{it}$ = يشير إلى مؤشر السيولة إجمالي الودائع إلى الأصول للبنك i في الفترة t

$LIQ_TL_TD_{it}$ = يشير إلى مؤشر السيولة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع للبنك i في الفترة t

$AQ_LOS_Loan_{it}$ = يشير إلى مؤشر جودة الأصول القروض غير المنتظمة إلى إجمالي

القروض العائد للبنك i في الفترة t

$AQ_PL_LOS_{it}$ = يشير إلى مؤشر جودة الأصول مخصصات القروض إلى القروض غير

المنتظمة للبنك i في الفترة t

$SIZE_{it}$ = يشير إلى حجم البنك i في الفترة t

LEV_{it} = يشير إلى الرفع المالي للبنك i في الفترة t

EPS_{it} = يشير إلى ربحية السهم للبنك i في الفترة t

CAR_{it} = معيار كفاية رأس المال للبنك i في الفترة t .

CFO_{it} = التدفقات النقدية التشغيلية للبنك i في الفترة t .

ε = الخطأ العشوائي

8/4 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وإختبارات الفروض:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إختبار صلاحية بيانات التحليل الإحصائي لمتغيرات

الدراسة ، ثم إختبارات الفروض ، وذلك على النحو التالي:



1/8/4 إختبار صلاحية البيانات لغرض التحليل الإحصائي:

قام الباحث بإختبار بيانات المتغيرات المتصلة (Continuous Variables) للتحقق من إقتراب البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تم إستخدام إختبار (Kolmogorov-Smirnov) كما هو موضح بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

يوضح نتائج إختبار Kolmogorov-Smirnov

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test			
Continuous variables	Kolmogorov-Smirnov Z		
	Statistic	N	Sig
CI	2.676	30	.000
SIZE	.704	30	.705
LEV	1.775	30	.004
EPS	.655	30	.784
CAR	.507	30	.959
CFO	.794	30	.555

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن درجة المعنوية (Sig.) أي مستوى الدلالة أكبر من (0.05) مما يعني أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ، فيما عدا متغيري الإفصاح عن الدخل الشامل وهو متغير وهمي يجمل قيمتين وهما الصفر والواحد الصحيح ، بالإضافة إلى متغير الرفع المالي ، ولعلاج هذه المشكلة يتم إستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Natural log) لهذا المتغير حتى يقترب من التوزيع الطبيعي ، وهذا يؤكد أن معامل الإلتواء (Skewness) يقترب من الصفر، ومعامل التفرطح (Kurtosis) يقترب من (3) لمعظم المتغيرات ، وهذا يثبت صلاحية نماذج الدراسة.

9/4 تحليل ومناقشة نتائج إختبارات الفروض:

1/9/4 إختبار صحة الفرض الأول: H_{01}

لإختبار صحة فرض الدراسة الأول والقائل أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية كمقياس لأداء البنوك التجارية ". فقد إعتد الباحث على ثلاث نماذج (الأول والثاني والثالث) لقياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشري الربحية وهم معدل العائد على الأصول

(ROA) ، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، وصافي هامش العائد (NM) ،
وفيما يلي عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرض الأول:

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل
ومؤشرات الربحية كمقياس لأداء المالي للبنوك التجارية

صافي هامش العائد (NM)			معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)				معدل العائد على الأصول (ROA)			المتغيرات المستقلة Indep-Variables		
معامل تباين التضخم (VIF)	مستوى المعوية (.sig)	قيمة (t)	معامل الإنحدار β	معامل تباين التضخم (VIF)	مستوى المعوية (.sig)	قيمة (t)	معامل الإنحدار β	معامل تباين التضخم (VIF)	مستوى المعوية (.sig)		قيمة (t)	
-	.403	-.850	-1.563	-	.322	1.011	14.169	-	.246	1.188	1.206	ثابت الإنحدار constant
1.002	.031	2.273	2.269	1.465	.049	-2.078	-10.361	1.217	.009	2.851	1.435	الإفصاح عن الدخل الشامل CI
1.002	.003	3.210	2.791	1.085	.087	-1.785	-6.674	1.023	.017	2.564	1.030	حجم البنك SIZE
				2.053	.596	.538	2.503	1.900	.030	-2.302	-1.142	الرفع المالي LEV
				2.183	.003	3.259	4.800	2.136	.204	-1.304	-.210	ربحية السهم EPS
				1.340	.257	1.162	86.391					كفاية رأس المال CAR
	.611 ^a				.667 ^a				.658 ^a			معامل الارتباط المتعدد R
	0.327				0.330				0.342			معامل التحديد المعدل Adjusted R ²
	0.373				0.445				0.433			معامل التحديد R ²
	8.044				3.853				4.776			قيمة F
	.002 ^b				.011 ^b				.005 ^b			مستوى الدلالة (P-Value)
	1.300				1.024				1.255			قيمة ديرين ولسون DW statistics

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (5) أن معامل VIF للمتغيرات المستقلة للنماذج أقل من (10) ، وهذا يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة للنماذج الثلاثة ، وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة ، ومن ثم نموذج الدراسة الأول لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي (Collinearity) أو الارتباط الذاتي ، مما يدل على إمكانية الإعتماد عليهما .

ومن بيانات الجدول السابق يمكن صياغة معادلتى الإنحدار الخطي المتعدد للفرض الثالث على النحو التالي:

النموذج البحثي الأول لإختبار الفرض الأول :

$$ROA = (1.206) + (1.435) CI + (1.030) SIZE - (1.142) LEV - (.210) EPS$$

النموذج البحثي الثاني لإختبار الفرض الأول :

$$ROE = (14.169) - (10.361) CI - (6.674) SIZE + (2.503) LEV + (4.800) EPS + (86.391) CAR$$



النموذج البحثي الثالث لإختبار الفرض الأول :

$$ROE = -(1.563) + (2.269) CI + (2.791) SIZE$$

ويتضح أن :

- القدرة التفسيرية للنماذج والتي تتمثل في قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.658) ، (0.667) ، و(0.611) على التوالي ، وهي قيمة مرتفعة ، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذجين بلغت (0.433) ، (0.445) ، و(0.373) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (43.3%) للنموذج الأول و(44.5%) للنموذج الثاني و(37.3%) للنموذج الثالث من المتغير التابع مؤشرات الربحية لدي البنوك التجارية. وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج الدراسة.
- وأظهرت نتائج النموذج الأول أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) له تأثير إيجابي ومعنوي على (معدل العائد على إجمالي الأصول) (ROA) حيث بلغ معامل إنحدار (1.435) وهي قيمة موجبة وبمستوى المعنوية (0.009) أي أقل من (0.05) ، كما يتضح أن متغير حجم البنك (SIZE) له تأثير إيجابي ومعنوي ، ومتغير الرفع المالي له تأثير سلبي ومعنوي ، أما متغير ربحية السهم فله تأثير سلبي غير معنوي على معدل العائد على إجمالي الأصول.
- ويتضح أن قيمة (P-Value) للنموذج الأول أقل من مستوى المعنوية (0.05) حيث بلغت (0.005) ، وقيمة F المحسوبة (4.776) وهي أكبر من F الجدولية (2.76) عند درجات حرية (4-25) df.
- وفيما يتعلق بنتائج النموذج الثاني فيتضح أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) له تأثير سلبي ومعنوي على (معدل العائد على حقوق الملكية) (ROE) حيث بلغ معامل إنحدار (-10.361) وهي قيمة سالبة بمستوى معنوية (0.049) . كما يتضح أن متغير حجم البنك (SIZE) له تأثير سلبي غير معنوي ، والرفع المالي (LEV) له تأثير إيجابي وغير معنوي ، وتشير النتائج إلى أن متغير ربحية السهم له تأثير إيجابي ومعنوي. أما متغير كفاية رأس المال (CAR) له تأثير إيجابي غير معنوي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- وقد بلغت قيمة (P-Value) للنموذج الثاني (0.011) ، وقيمة F المحسوبة (3.853) وهي أقل من F الجدولية (2.62) عند درجات حرية (5-24) df.
- وفيما يتعلق بنتائج النموذج الثالث فيتضح أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) له تأثير إيجابي ومعنوي على (صافي هامش العائد) (NM) حيث بلغ

معامل لإنحدار (2.269) وهي قيمة موجبة بمستوى معنوية (0.031). كما يتضح أن متغير حجم البنك (SIZE) له تأثير إيجابي ومعنوي ، على (صافي هامش العائد) (NM).

- وقد بلغت قيمة (P-Value) للنموذج الثالث (0.002)، وقيمة F المحسوبة (8.044) وهي أقل من F الجدولية (3.35). عند درجات حرية (2-27) df.

- وعليه فيتم قبول الفرض العدم أي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية كمقياس لأداء البنوك التجارية ".

2/9/4 إختبار صحة الفرض الثاني: H0₂

لإختبار صحة فرض الدراسة الثاني والقائل أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة كمقياس لأداء البنوك التجارية ". فقد إعتد الباحث على النموذجين الرابع والخامس لقياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشري السيولة وهما إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA) وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL_TD) ، وفيما يلي عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرض الثاني:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة كمقياس لأداء المالي للبنوك التجارية

إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض (TL_TD)			إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA)			المتغيرات المستقلة Indep-Variables		
معامل تباين التضخم (VIF)	معنوية معاملات الإنحدار مستوى المعنوية (sig.)	قيمة (t)	معامل تباين التضخم (VIF)	معنوية معاملات الإنحدار مستوى المعنوية (.sig)	قيمة (t)			
-	.003	3.299	39.083	-	.179	1.385	59.969	ثابت الإنحدار constant
1.217	.257	1.159	6.805	1.495	.609	-5.19	-4.485	الإفصاح عن الدخل الشامل CI
1.023	.037	2.208	10.353	1.087	.491	-7.01	-4.494	حجم البنك SIZE
1.900	.067	-1.916	-11.087	2.162	.567	.580	4.755	الرفع المالي LEV
2.136	.040	-2.168	-4.081	2.184	.014	2.659	6.720	ربحية السهم EPS
				1.347	.257	-1.162	-148.584	كفاية رأس المال CAR
				1.137	.525	.645	3.377	التدفقات النقدية التشغيلية CFO
		.521 ^a				.595 ^a		معامل الارتباط المتعدد R
		0.154				0.185		معامل التحديد المعدل Adjusted R ²
		0.271				0.354		معامل التحديد R ²
		2.323				2.098		قيمة F
		.084 ^b				.093 ^b		مستوى الدلالة (P-Value)
		0.997				0.950		قيمة ديرين واتسون DW statistics

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي



يتضح من الجدول رقم (6) أن معامل VIF للمتغيرات المستقلة للنموذجين أقل من (10) ، وهذا يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة للنموذجين الرابع والخامس، وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) للنموذجين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة ، ومن ثم نموذج الدراسة الثاني لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي (Collinearity) أو الارتباط الذاتي ، مما يدل على إمكانية الإعتماد عليهما. ومن بيانات الجدول السابق يمكن صياغة معادلتى الإنحدار الخطي المتعدد للفرض الثالث على النحو التالي:

النموذج البحثي الرابع لإختبار الفرض الثاني :

$$\text{LIQ_TD_TA it} = (59.969) - (4.485) \text{ CI} - (4.494) \text{ SIZE} + (4.755) \text{ LEV} + (6.720) \text{ EPS} - (148.584) \text{ CAR} + (3.377) \text{ CFO}$$

النموذج البحثي الخامس لإختبار الفرض الثاني :

$$\text{LIQ_TL_TD it} = (39.083) + (6.805) \text{ CI} + (10.353) \text{ SIZE} - (11.087) \text{ LEV} + (-4.081) \text{ EPS}$$

ويتضح أن :

- القدرة التفسيرية للنموذجين وهي قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (595) و(521) على التوالي ، وهي قيمة مرتفعة ، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذجين بلغت (354) و (271)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (35.4%) للنموذج الرابع و(27.1%) للنموذج الخامس من المتغير التابع مؤشرات السيولة لدي البنوك التجارية. وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج الدراسة.
- أما معنوية النموذج الرابع فيتضح أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) له تأثير سلبي وغير معنوي على مؤشر (إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول) (TD_TA) حيث بلغ معامل لإنحدار (-4.487) وهي قيمة سالبة ومستوى المعنوية (609) أي أكبر من (05).
- هذا ويتضح أن متغير ربحية السهم (EPS) له تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر (إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول) (TD_TA) حيث بلغ معامل لإنحدار (-4.487) وهي قيمة سالبة ومستوى المعنوية، أي أقل من (05) ، وباقي المتغيرات الرقابية تأثيرها غير معنوي.

- ويتضح أن قيمة (P-Value) للنموذج الرابع أكبر من مستوى المعنوية (0.05) حيث بلغت (0.093)، وقيمة F المحسوبة (2.098) وهي أقل من F الجدولية (2.53). عند درجات حرية (6-23) df.
- وفيما يتعلق بمعنوية النموذج الخامس فيتضح أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) له تأثير إيجابي وغير معنوي على مؤشر (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL_TD) حيث بلغ معامل إنحدار (6.805) وهي قيمة موجبة ومستوى المعنوية (0.257) أي أكبر من (0.05).
- هذا ويتضح أن متغير الرفع المالي (LEV) له تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) (TL_TD) حيث بلغ معامل إنحدار (10.353) وهي قيمة موجبة ومستوى المعنوية (0.037) أي أقل من (0.05)، وباقي المتغيرات الرقابية تأثيرها غير معنوي.
- ويتضح أن قيمة (P-Value) للنموذج الخامس أكبر من مستوى المعنوية (0.05) حيث بلغت (0.084)، وقيمة F المحسوبة (2.323) وهي أقل من F الجدولية (2.76). عند درجات حرية (4-25) df.

وعليه فيتم قبول الفرض العدم أي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة كمقياس لأداء البنوك التجارية".

3/9/4 إختبار صحة الفرض الثالث: H₀₃

لإختبار صحة فرض الدراسة الثالث والقائل أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول كمقياس لأداء البنوك التجارية ". فقد إعتد الباحث على النموذجين السادس والسابع لقياس العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشري جودة الأصول وهما مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (PL_LOS) والقروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (LOS_Loan) ، وفيما يلي عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرض الثالث:



جدول رقم (7)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول كمقياس للأداء المالي للبنوك التجارية

القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (LOS_Loan)			مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (PL_LOS)			المتغيرات المستقلة Indep-Variables		
معامل تباين التضخم (VIF)	معدنية معاملات الإنحدار مستوى المعنوية (sig.)	قيمة (t)	معامل تباين التضخم (VIF)	معدنية معاملات الإنحدار مستوى المعنوية (sig.)	قيمة (t)			
-	.000	4.755	11.104	-	.014	2.647	.949	ثابت الإنحدار constant
1.002	.163	-1.437	-1.732	1.002	.013	2.662	.493	الإفصاح عن الدخل الشامل CI
1.009	.017	-2.539	-2.674	1.009	.059	1.975	.320	حجم البنك SIZE
1.008	.787	-.273	-.260	1.008	.029	-2.315	-.339	الرفع المالي LEV
.504 ^a			.635 ^a			معامل الارتباط المتعدد R		
0.167			0.334			معامل التحديد المعدل Adjusted R ²		
0.254			0.403			معامل التحديد R ²		
2.945			5.847			قيمة F		
.049 ^b			.003 ^b			مستوى الدلالة (P-Value)		
1.319			1.524			قيمة ديرين واتسون DW statistics		

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل VIF للمتغيرات المستقلة للنموذجين أقل من (10) ، وهذا يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة للنموذجين السادس والسابع ، وتوضح قيمة إختبار (Durbin-Watson) للنموذجين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة ، ومن ثم نموذج الدراسة الثالث لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي (Collinearity) أو الارتباط الذاتي ، مما يدل على إمكانية الإعتماد عليهما .

ومن بيانات الجدول السابق يمكن صياغة معادلتى الإنحدار الخطي المتعدد للفرض الثالث على النحو التالي:

النموذج البحثي السادس لإختبار الفرض الثالث :

$$PL_LOS = (.949) + (.493) CI + (.320) SIZE - (.339) LEV$$

النموذج البحثي السابع لإختبار الفرض الثالث :

$$LOS_Loan = (11.104) - (1.732) CI - (2.674) SIZE - (.260) LEV$$

ويتضح أن :

- القدرة التفسيرية للنموذجين وهي قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (.635) و (.504) على التوالي ، وهي قيمة مرتفعة ، والمساهمة النسبية (معامل

- التحديد) R^2 للنموذجين بلغت (403) و (254)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (40.3%) للنموذج السادس و(25.4%) للنموذج السابع من المتغير التابع مؤشرات جودة الأصول لدي البنوك التجارية. وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى لنموذج الدراسة.
- أما معنوية النموذج السادس فيتضح أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) له تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر (مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة) (PL_LOS) حيث بلغ معامل لإنحدار (493) وهي قيمة موجبة بمستوى معنوية (013) أي أقل من (05).
- هذا ويتضح أن متغير حجم البنك (SIZE) له تأثير إيجابي وغير معنوي على مؤشر (مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة) (PL_LOS) حيث بلغ معامل لإنحدار (320) وهي قيمة موجبة ، وقد بلغ مستوى المعنوية (059) أي أكبر من (05) ، ومتغير الرفع المالي (LEV) له تأثير سلبي ومعنوي حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (-339) ومستوى المعنوية (029).
- ويتضح أن قيمة (P-Value) للنموذج السادس أقل من مستوى المعنوية (05) حيث بلغت (003)، وقيمة F المحسوبة (5.847) وهي أكبر من F الجدولية (2.98) عند درجات حرية (3-26) df.
- وفيما يتعلق بمعنوية النموذج السابع فيتضح أن المتغير المستقل (الإفصاح عن الدخل الشامل) له تأثير سلبي وغير معنوي على مؤشر (القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض) (LOS_Loan) حيث بلغ معامل لإنحدار (-1.732) وهي قيمة سالبة ومستوى المعنوية (163).
- هذا ويتضح أن متغير حجم البنك (SIZE) له تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر (القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض) (LOS_Loan) حيث بلغ معامل الإنحدار (-2.674) وهي قيمة سالبة ، وقد بلغ مستوى المعنوية (017) ، ومتغير الرفع المالي (LEV) له تأثير سلبي وغير معنوي حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (-260) ومستوى المعنوية (787).
- ويتضح أن قيمة (P-Value) للنموذج السابع أقل من مستوى المعنوية (05) حيث بلغت (049)، وقيمة F المحسوبة (2.945) وهي أكبر من F الجدولية (2.98) عند درجات حرية (3-26) df.
- وعليه فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول كمقياس لأداء البنوك التجارية".



القسم الخامس

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

1/5 النتائج:

قام الباحث بقياس أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تمثلت في الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الأداء للبنوك التجارية وقد إعتد الباحث على ما يلي :

اعتمد الباحث عند قياس الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) على دراسة كلاً من (الحوشي ، López et al., 2018; Lin et al., 2018; Jones et al., De Jager, 2015; 2018; 2011)، حيث يمثل الدخل الشامل (صافي الدخل المحاسبي + الدخل الشامل الأخر)، وقياس الدخل الشامل الأخر من خلال (-/+) المكاسب والخسائر غير المحققة من ترجمة العملة الأجنبية (-/+) المكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (-/+) المكاسب والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية (-/+) المكاسب والخسائر الإكتوارية من نظام التأمين والمعاشات) ، أو أي بنود أخر تمت الإشارة إليها وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS 9) تتعلق بالدخل الشامل وعناصره ، وقد تم قياس المتغير التابع أداء البنوك التجارية وفقاً لدراسة (بخيت، 2019; 2019; Gangi et al., 2019; Malik et al., 2014; Nouaili et al., 2015; Zhang, 2018; Weber, 2017; Acer, 2017) باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي مؤشرات الربحية (Profit) ومؤشرات السيولة (LIQ) ومؤشرات جودة الأصول (AQ) ، وقد توصل الباحث من الدراسة التطبيقية إلى ما يلي :

- إتضح من نتائج إختبار الفرض الأول والتي إعتد فيها البحث على النماذج الأول والثاني والثالث : وجود علاقة إيجابية بين كلاً من الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) وحجم البنك (SIZE) ومعدل العائد على الأصول (ROA) ، كما يتضح معنوية النموذج الأول، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (4.776) وهي أكبر من F الجدولية (2.76).
- كما يتضح وجود تأثير سلبي ومعنوي للإفصاح عن الدخل الشامل على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، كما يوجد تأثير سلبي ومعنوي بين ربحية السهم (EPS) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وباقي متغيرات النموذج غير معنوية ، وقد إتضح معنوية النموذج الثاني وبلغت قيمة F المحسوبة (3.853) وهي أقل من F الجدولية (2.62).
- كما يتضح وجود تأثير إيجابية بين كلاً من الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) وحجم البنك (SIZE) وصافي هامش العائد (NM) ، وقد إتضح معنوية النموذج الثالث ، وبلغت قيمة F المحسوبة (8.044) وهي أقل من F الجدولية (3.35). عند درجات حرية (2- df 27).

- وعليه تم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية كمقياس لأداء البنوك التجارية".
- كما يتضح من نتائج إختبار الفرض الثاني والتي إعتد فيها البحث على النموذجين الرابع والخامس: وجود تأثير سلبي وغير معنوي للإفصاح عن الدخل الشامل (CI) على مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA) ، كما يتضح أن متغير ربحية السهم (EPS) له تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA) ، وقد إتضح عدم معنوية النموذج الرابع ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة (2.098) وهي أقل من F الجدولية (2.53).
- كما يتضح أن هناك تأثير إيجابي وغير معنوي للإفصاح عن الدخل الشامل على مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL_TD) ، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للرفع المالي (LEV) على مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (TL_TD)، هذا وتشير النتائج إلى عدم معنوية النموذج الخامس ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة (2.323) وهي أقل من F الجدولية (2.76).
- وعليه يمكن قبول الفرض العدم أي أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة كمقياس لأداء البنوك التجارية".
- وتشير نتائج إختبار الفرض الثالث والتي إعتد فيها البحث على النموذجين السادس والسابع: إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإفصاح عن الدخل الشامل (CI) على مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (PL_LOS) ، كما يتضح أن متغير الرفع المالي (LEV) له تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (PL_LOS) ، وقد إتضح معنوية النموذج السادس ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة (5.847) وهي أكبر من F الجدولية (2.98).
- وفيما يتعلق بالنموذج السابع فاتضح أن هناك تأثير سلبي وغير معنوي بين الإفصاح عن الدخل الشامل (CI) و مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (LOS_Loan)، كما تبين أن متغير حجم البنك (SIZE) له تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (LOS_Loan). وقد إتضح معنوية النموذج ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة (2.945) وهي أكبر من F الجدولية (2.98).
- وعليه يمكن رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول كمقياس لأداء البنوك التجارية".



2/5 التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

- يجب أن تفصح البنوك التجارية عن عناصر الدخل الشامل الأخر في قائمة منفصلة قائمة الدخل ، وعدم اللجوء إلى عرض أي عنصر من عناصر الدخل الشامل ضمن بنود قائمة التغير في حقوق الملكية.
- يجب التوسع في الإفصاح عن الدخل الشامل وذلك أهميته في التنبؤ بالقيمة المستقبلية للأدوات المالية ومن ثم التنبؤ بالقيمة المستقبلية للبنوك التجارية.
- يعتبر الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره أحد أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين في تقييم أداء البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية.
- التوسع في الإفصاح عن الدخل الشامل لما له من مردود إيجابي على ربحية السهم (EPS) للبنوك التجارية.

3/5 التوجهات البحثية المستقبلية:

- يقترح الباحث أن تشمل التوجهات البحثية المستقبلية على ما يلي :
- 1- العلاقة بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية للبنوك التجارية.
 - 2- أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية.
 - 3- دراسة أثر العوامل الجغرافية على الإفصاح عن الدخل الشامل الأخر بغرض تحسين القدرة التنافسية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

- الباز ، ماجد مصطفى ، (2018) ، إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل ملكية رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأسواق الصاعدة : أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007-2016، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثانية والعشرون . العدد الثاني ، الجزء الأول ، يوليو ، ص ص 79-132.
- الحوشي ، محمد محمود ، (2018) ، إختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ديسمبر، ص ص 305-352.
- بخيت ، محمد بهاء الدين ، (2019) ، " دور المؤشرات المحاسبية في تفسير العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية المصرية " ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، يونيو ، ص ص 259-296.
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، (2017/2016).
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، (2018/2017).
- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، (2018).
- البنك المركزي المصري ، تقرير السياسة النقدية ، (2019/2).
- التقرير المالي السنوي ، البنك الأهلي القطري (QNB) ، (2019).
- عبد الوهاب ، وائل محمد ، (2017) ، قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى على تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الحادي والعشرون . العدد الرابع ، الجزء الثاني ، ديسمبر ، ص ص 769-809.
- فريحات ، محمد أحمد جبر ، (2014) ، "دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخر على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية ، **المجلة العلمية** ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد السابع والخمسون ، ص ص 125-140.
- محمد ، حسناء عطية حامد ، (2019) ، أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الرابع ، ديسمبر ، ص ص 1-50.



- معايير المحاسبة المصرية ، 2019 ، وزير الإستثمار والتعاون الدولي قرار رقم (69) لسنة 2019 ، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم (110) لسنة 2015.
- معايير المحاسبة المصرية المعدلة ، 2015 ، وفقاً لقرار وزير الإستثمار رقم (110) بتاريخ 2015/7/9 ، إطار إعداد القوائم المالية .

References

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية :

- Abor, J. Y ، Gyeke-Dako, A., Fiador, V. O., Agbloyor, E. K., Amidu, M., & Mensah ،L. (2019). Measuring and Evaluating the Performance of Banks. *In Money and Banking in Africa*, (257-287). Springer.
- Acar, M., & Temiz, H. (2017). Advertising effectiveness on financial performance of banking sector: Turkey case. *International Journal of Bank Marketing*, 35(4), 649-661.
- Asrori, A. (2019). The Effect of Leverage, Liquidity and Profitability on Financial Distress with the Effectiveness of the Audit Committee as a Moderating Variable. *Accounting Analysis Journal*, 8(1), 38-44.
- Banu, A. R., & Santhiyavalli, G. (2019). A TOPSIS Approach to Evaluate the Financial Performance of Scheduled Commercial Banks in India .*IOSR Journal of Business and Management*, (1)21, 24-33.
- Bataineh, A., & Rababah, A. (2016). Comprehensive Income and Net Income, which is more powerful in predicting Future Performance . *International Journal of Academic Research in Accounting*, Finance and Management Sciences. (2)6, 114-120.
- Black*, R., Humes, H., Owens, E., Bolton, L., & Moses, K. (2019). MP44-18 P-SCAN: A Comprehensive Prostate Cancer Screening Program in Low-Income Men. *The Journal of Urology*, 201(Supplement 4), e636-e636.
- Cao, Y. (2017). (Performance reporting of comprehensive income and earnings management) Doctoral dissertation, Boston University.
- de Jager, P. (2015). For banks, fair value adjustments do influence dividend policy. *Southern African Business Review*, 19(2), 157-190.
- Detzen, D. (2016). From compromise to concept?—a review of ‘other comprehensive income.’ *Accounting and Business Research*, (7)46, 783-760.
- Doktoralina, C. M., & Nisha, F. M. (2020). Mudharabah Deposits Among Conventional Bank Interest Rates, Profit-Sharing Rates, Liquidity and Inflation Rates. *International Journal of Financial Research*, 11(1).
- Elshamy, M., Alyousef ،H. Y & ،Al-Mudhaf, J. (2019). Is Comprehensive Income Superior To Net Income In Equity Valuation? Evidence From The Capital Market Of Kuwait .*Journal of Applied Business Research (JABR)*, (4)35, 97-108.

- Financial Accounting Standard Board (FASB), (December, 2018), Financial Statement of Financial Standards No. 130, Reporting Comprehensive Income, December.
- Gangi, F., Mustilli, M., & Varrone, N. (2019). The impact of corporate social responsibility (CSR) knowledge on corporate financial performance: evidence from the European banking industry. *Journal of Knowledge Management*, 23(1), 110-134.
- Gangi, F., Mustilli M., & Varrone, N. (2019). The impact of corporate social responsibility (CSR) knowledge on corporate financial performance : evidence from the European banking industry .*Journal of Knowledge*
- Huang, H. W., Lin, S., & Raghunandan, K. (2016). The volatility of other comprehensive income and audit fees .*Accounting Horizons*, (2)30, 193-210.
- IAS, International Accounting Standards, (2020). Update, July. Available at <http://www.iasplus.com/en>
- IFRS, International Financial Accounting Standards, (2020). Update, July. Available at: <http://www.IFRS.org>
- Inshira, M. F., & Jahfer, A. (2019). The effect of asset liability management on the liquidity risk of domestic licensed commercial banks in Sri Lanka . *Journal of Management*.(2)14 .
- Jahmani, Y., Choi, H.Y., Park, Y., & Jiayun Wu, G. (2017). The value relevance of other comprehensive income and its components .*Revista Internacional Administracion & Finanzas*, (1)9, 1-11.
- Jones, D. A., & Smith, K. J. (2011). Comparing the value relevance, predictive value, and persistence of other comprehensive income and special items. *The Accounting Review*, 86(6), 2047-2073.
- Kajola, S. O., Olabisi, J., Ajayi, J. A., & Agbatogun, T. O. (2018). Determinants of Profitability in Nigerian Listed Deposit Money Banks. *Journal of Economics & Business Research*, 24(1).
- Lin, S., Martinez, D., Wang, C., & Yang, Y. W. (2018). Is other comprehensive income reported in the income statement more value relevant? The role of financial statement presentation. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(4), 624-646.
- López-Quesada, E., Camacho-Miñano, M. D. M., & O. Idowu, S. (2018). Corporate governance practices and comprehensive income. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 18(3), 462-477.
- Mahmood, J & Mahmood, I. (2019). Comprehensive income disclosure (the case of US companies) .(Cogent Economics & Finance.1674587 ,(1)7 ‘
- Malik, M. S., & Nadeem, M. (2014). Impact of corporate social responsibility on the financial performance of banks in Pakistan. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, 10(1), 9-19.



- Malik, M. S., Awais, M., & Khursheed, A. (2016). Impact of liquidity on profitability: A comprehensive case of Pakistan's private banking sector. *International Journal of Economics and Finance*, 8(3), 69.
- Moussa, M. A. B. (2018). Determinants of bank capital: Case of Tunisia. *Journal of Applied Finance and Banking*, 8(2), 1-15.
- Mustafa, O. A. O. (2019). The Conflict between Liquidity and Profitability and its Impact on the Banking Finance, an Empirical Investigation from Sudan (2000-2018).
- Nishikawa, I., Kamiya, T., & Kawanishi, Y. (2016). The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement . *Accounting Horizons*. (4)30, 511-516.
- Nouaili, M. A., Abaoub, E., & Anis, O. C. H. I. (2015). The determinants of banking performance in front of financial changes: Case of trade banks in Tunisia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(2), 410-417.
- Ntaikou, D., Vousinas, G & Kenourgios, D. (2018, December). The expected impact of IFRS 9 on the Greek banking system's financial performance: some theoretical considerations and insights. *In Proceedings of the 9th National Conference of the Financial Engineering and Banking Society*), pp. 21-22.
- Onali, E., & Ginesti, G. (2014). Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study. *Journal of Accounting and Public Policy*, 33(6), 628-637.
- Petria, N., Capraru, B., & Ihnatov, I. (2015). Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia Economics and Finance*, 20, 518-524.
- Pieloch-Babiarz, A., & Sajnóg, A. (2019). Usefulness of comprehensive income reporting for dividend policy in the polish listed companies.
- Podilchuk, Z., (2013). Impact of liquidity management of profitability: Evidence from Ukraine, PhD Thesis. Kyiv School of Economics.
- Prewysz-Kwinto, P. (2020). Geographical and Sectoral Diversity of the Statement of Comprehensive Income with IAS. *European Research Studies Journal*. (1)23, 507-525.
- Ramadhani, J., & Martani, D. (2019, July). Analysis Impact of PSAK 24 Revision on Equity ,Other Comprehensive Income, and Stock Returns. *In Asia Pacific Business and Economics Conference (APBEC 2018)*. Atlantis Press.
- Sajnóg, A. (2017). The role of comprehensive income in predicting banks' future earnings based on the practice of banks listed on the Warsaw Stock Exchange .Equilibrium. *Quarterly Journal of Economics and Economic Policy*, (3)12, 485-500.
- _____ (2019). Executive compensation and comprehensive income: evidence from Polish listed companies .*Oeconomia Copernicana*, (3)10, .493-509.

- Tsujiyama, E. (2007). Two concepts of comprehensive income *Accounting and Audit Journal (JICPA)*. (11)19, 30-39.
- Uddin M B (2009), “Determinants of Market Price of Stock: A Study on Bank Leasing and Insurance Companies of Bangladesh”, *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 5(7), 1-7.
- Veltri, S & Ferraro, O. (2018). Does other comprehensive income matter in credit-oriented systems? Analyzing the Italian context. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. 30, 18-31.
- Waswa, C. W., Mukras, M. S., & Oima, D. (2018). Effect of Liquidity on Financial Performance of the Sugar Industry in Kenya. *International Journal of Education and Research*, 16-44.
- Weber, O. (2017). Corporate sustainability and financial performance of Chinese banks. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 8(3), 358-385.
- Zarrouk, H., Jedidia, B., & Moualhi, M. (2016), “Is Islamic Bank Profitability Driven by Same Forces as Conventional Banks?”, *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 6 (1) 46-66.
- Zhang, Y. (2018, August). Green Credit Rises the Financial Performance of Commercial Bank--A Case Study on Industrial Bank. *In 2018 International Conference on Management, Economics, Education and Social Sciences (MEESS 2018)*. Atlantis Press.